



مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

اسرائيل وتفاعلها مع تداعيات الأزمة اللبنانية

1 - مدخل:

عززت الأزمة اللبنانية المستفحلة منذ سنوات، حضورها مؤخراً في أولويات الاهتمام والنقاش السياسي والعسكري والإعلامي في كيان العدو الإسرائيلي، الذي أشار إلى أن سقوط لبنان يقرب "إسرائيل" من الحرب، فيما رئيس الحكومة الإسرائيلي بينيت يؤكد، إزاء خطورة الوضع، بقاءه على تأهب.

الأزمة بدلالاتها ونتائجها وانعكاساتها حضرت على طاولة الحكومة الإسرائيلية، كما حضرت أيضاً في تقديرات المؤسسة الأمنية والجيش الإسرائيلي، وفي الخطاب الإعلامي. وعلى تنوع مروحة العناوين التي شكلت مادة النقاش، جرى التركيز على انعكاسات الأزمة في الفرص التي تتيحها والتهديدات التي تنتجها لكل من "إسرائيل" ومحور المقاومة على خط حزب الله - إيران.

لقد تركّزت القراءة والتقديرات على تحليل مآلات الأزمة ونتائجها، مخاطرها وفرصها، كما طرحت بعض التوصيات لزيادة الفرص أو تقليل الضرر بالنسبة لإسرائيل. وكالعادة لم تخلُ أدبيات النقاش من جرعة التحريض على حزب الله، عبر تحميله مسؤولية كئيبة أو جزئية عن الواقع المأزوم الذي وصل إليه لبنان.

2 - دخول على خط الأزمة:

دخلت "إسرائيل" بأعلى مستوياتها على خط الأزمة في لبنان عبر موقف أطلقه رئيس الحكومة نفتالي بينيت، خلال جلسة حكومته الأسبوعية، هو الأول من نوعه بهذا الشأن بعد أن كان سبقة وزير الأمن بني غانتس، عندما أعلن عن استعداد "إسرائيل" لتقديم مساعدة للبنان، زعم إنها مساعدة إنسانية. وتطرق بينيت إلى الوضع في لبنان قائلاً: "كما كل الدول التي تسيطر عليها إيران، هذه المرة مواطنو لبنان يدفعون ثمناً باهظاً. نحن نتابع الوضع عن كثب وكذلك أيضاً وزير الأمن ووزير الخارجية، وسنظل في حالة تأهب".

في السياق ينقل معلّقون عسكريون عن المؤسسة الأمنية تقديرات مفادها بأن الأزمة اللبنانية، تتطوي من جهة على إمكانية تشكيل تهديد (إسرائيل)، ومن جهة ثانية تشكّل فرصة لحزب الله وإيران، "للظهور كمُخْلِصين للبنان أو تشجيع حزب الله على السيطرة علناً على ما تبقى من الدولة اللبنانية".

في المقابل، يوجد في "إسرائيل" من يرى في الأزمة فرصة لإبعاد حزب الله عن مكانته المركزية في لبنان. وبحسب معلقين إسرائيليين، فإن كل السيناريوهات التي يُتابعها الجيش الإسرائيلي مقلقة، ومنها ما أسموه: "توسّع مناطق الحكم الذاتي تحت سيطرة حزب الله، وصولاً إلى سيطرة علنية وشاملة بدعمٍ من إيران". أما "بارقة الأمل" للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية فتتمثل في أن تقيّد الأزمة حزب الله.

معلق الشؤون العسكرية في موقع "والاه" أمير بوحبوط، أشار إلى أن الانهيار الاقتصادي الشديد في لبنان والفراغ الحكومي الذي نشأ في الدولة يدخلان المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في حالة استنفار. وأضاف أنه "بينما تعمل إيران وحزب الله على توسيع موطئ قدم لهما في لبنان، يحذر مسؤول أمني كبير إسرائيلي من الوضع المتفجر الذي وصل إليه لبنان مما يقرب إسرائيل من المواجهة مع جارتها"، حسب قوله، محذراً من أن "حرب لبنان الثالثة هي مجرد مسألة وقت". وأشار المصدر نفسه إلى عدد من الأحداث الخطيرة التي شهدتها لبنان العام الماضي، أبرزها، على حد زعمه، استمرار تطور وتقدم مشروع الصواريخ الدقيقة لحزب الله الذي يهدد الجبهة الداخلية الإسرائيلية بشكلٍ عام وتهاوي منشآت استراتيجية مثل محطات الكهرباء والبنية التحتية للمياه ورموز حكومية على وجه خاص.

في موازاة ذلك، "يواصل حزب الله التسلّح بمنظومات دفاع جوي تهدد حرية عمل سلاح الجو الإسرائيلي في المجال الجوي اللبناني والمنطقة، وهذه قضية مقلقة جداً"، بحسب المسؤول الإسرائيلي الكبير.

مسألة أخرى تقلق جداً المؤسسة الأمنية الصهيونية، بحسب بوحبوط، تتعلق بالجيش اللبناني. بوحبوط نقل عن المصدر الأمني نفسه، القول إن تفكك الجيش اللبناني بسبب المشاكل الحالية سيعزز حزب الله ويساعده على السيطرة على منظومات أسلحة مثل الدبابات والطائرات وأسلحة أخرى. وكشف المصدر الكبير أنه تم إرسال رسائل إلى كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية مفادها أن على الولايات المتحدة أن تدعم وتقوي الجيش اللبناني لمنع حصول فراغ أمني آخر سيدخل فيه حزب الله وإيران بسرعة.

المصدر الأمني نفسه تطرق أيضاً إلى الاستعداد المتوقع من جانب الجيش الإسرائيلي في حال نشوب حرب مع حزب الله، وقال إنه على الجيش تعزيز قدراته، لاسباب عديدة من بينها القدرات الفتاكة لدى حزب الله وتعتقدات المواجهة المسلحة في دولة تستوجب تنفيذ مناورة برية عميقة. ووفق كلام المصادر الأمنية الاسرائيلية فإن التطورات في لبنان تفرض على المستوى السياسي الحسم في الكثير من القضايا التي ترتبط ببناء قوة حزب الله الذي يتلقى مساعدة مستمرة من إيران.

"الفرصة" التي تُتيحها الأزمة لإسرائيل، "لفتح صفحة جديدة مع لبنان"، فتحت الباب لإعادة التذكير بما أسماه معلقون "اللفتة العلنية" لوزير الأمن بني غانتس لمساعدة لبنان، فهي - برأي معلقين - مجرد "مقترح طنان في وقت تطلب "إسرائيل" في الغرف المغلقة من أصدقائها عدم تحويل الدولار إلى لبنان طالما أن حزب الله يواصل إقامة مصانع صواريخ دقيقة في قلب بيروت". ويضيف المعلقون أن "إسرائيل تؤيد تقديم مساعدة إنسانية للجيش اللبناني الجائع، لكنّها تطلب عدم تزويده بوسائل قتالية إضافية يمكن أن توجّه نحوها". في المقابل أشار معلقون اسراييليون أيضاً إلى أن: "حزب الله لن يسمح للدولة اللبنانية بالحصول على مساعدة من إسرائيل. فهذا مسٌ بكرامتهم، ونافذة أيضاً لموطئ قدم إسرائيلي في بيروت، من وجهة نظرهم (حزب الله)". ويشير آخرون إلى أن السيد "نصر الله يدفع لاختراق إيراني في لبنان، بهدف جعلها القوة الأجنبية المؤثرة في بلد الأرز"، في حين ترى إسرائيل أن "اختراق إيراني مهم في لبنان يشكّل مصدر قلقٍ كبير لها، خاصة مع عدم القدرة على منعه".

3 - العمل من دون بصمات:

تكشف المعطيات وجود توجّه ومصالحة إسرائيلييتين في إسقاط لبنان، اقتصادياً ومالياً، من أجل الوصول إلى الضغط على حزب الله وإضعافه وتأليب الرأي العام عليه، من خلال تحميله مسؤولية مآلات الوضع، أو خلق فرص لفرض الوصاية الدولية على البلد بشروط أميركية إسرائيلية، تحت ضغط الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة. هذا ما دلّت عليه مجموعة الأحداث التي تعاقبت على لبنان منذ بدء الانهيار المالي، مروراً بتفجير مرفأ بيروت، والذي لم يتم الإفراج بعد عن نتائج التحقيقات في ظروفه وأسبابه. ومن الأهداف

أيضاً كبح حزب الله وتكبله بمعطيات وظروف تتعلق ببيئته وبالوضع الاجتماعي في لبنان، من أجل منعه من القيام بخطوات دفاعية في حال قرّرت "إسرائيل" تعديل قواعد الاشتباك.

من جملة المصالح الإسرائيلية في لبنان أيضاً ما يتعلّق بالثروات الغازية المتنازع عليها بين لبنان وكيان الاحتلال في البحر، بالإضافة إلى أطماع في الأرض والمياه. إلى ذلك، يمكن إضافة استغلال الوضع الناشئ في لبنان لتحقيق اختراقات سياسية وتطبيعية. ففي تشرين الأول من العام الماضي، نشر معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي ما يتعيّن فعله إزاء هذه الوقائع والظروف. وذكر المعهد أن "لدى إسرائيل فرصة هائلة في الوصول إلى عقول اللبنانيين وقلوبهم"، معقّباً على ذلك بأداة شرطية: "لكن، يجب فعل ذلك بصورة صحيحة". فما هي هذه الصورة الصحيحة، من وجهة نظر المعهد؟

يرى المعهد أن على "إسرائيل" رفع سقف رسائلها إلى حد القول إن حزب الله هو المتهم الأساس في منع الدعم الدولي عن لبنان، من أجل مساعدته على الخروج من أزمتة الأصعب في تاريخه، فضلاً عن أن "الحزب يشكل خطراً دائماً على أمن الشعب اللبناني، بسبب تخزين السلاح وسط مناطق مأهولة بالسكان، ومنع تشكيل حكومة، وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية".

ويشدّد المعهد على ما يجب أن يؤخّذ في الحسبان، خلال تطبيق هذه السياسة من أجل إبعاد الرّيبة عن أي دور إسرائيلي في نظر الجمهور اللبناني. ويذكر حرفياً "أن نقل هذه الرسائل لا يجب أن يكون عبر جهات محسوبة على إسرائيل، لأن هذا يمنع الإنصات إليه وسط جمهور لبنان والمتمتعين من حزب الله".

إن توصيات معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، الذي يمثّل مطبخاً لإعداد السياسات الإسرائيلية وتخطيطها، المعلن منها والمخفي، جاءت في إطار عرض ما سمّاه الصراع على الوعي السياسي، بحيث اعتبر أن هذا الصراع هو جزء من معركة تديرها "إسرائيل"، بهدف إضعاف حزب الله، وكبح نشاطه ضدها. هذه المعركة هدفها، ودائماً من وجهة نظر المعهد، التأثير في المواطنين في لبنان، وزيادة الضغط على الحزب، وعلى الرأي العام الدولي، وعلى دول عربية، وعلى قيادة الحزب. وبسبب أهمية الخلاصات والنتائج التي خرج بها المعهد، وتطابق جزء منها مع الوقائع التي يشهدها. وسوف يشهدها. لبنان، يمكن عرض أهم ما ورد فيها في ما يلي:

- من المهم مواصلة الجهد على الوعي، بصورة دائمة ومكثّفة، أمام حزب الله، عبر أدوات علنية وسرية، مع تنسيق الرسائل حيال مختلف الجماهير المستهدفة.

- انطلاق المفاوضات بشأن ترسيم الحدود البحرية والبرية بين "إسرائيل" ولبنان، إلى جانب الوضع الصعب في هذه الدولة، اقتصادياً وسياسياً وصحياً، وخصوصاً بعد كارثة مرفأ بيروت، أمر يخلق لـ"إسرائيل" فرصة في التشديد أمام الشعب اللبناني على الجدوى الآتية من تقدّم المفاوضات مع "إسرائيل"، والذي من شأنه أن يسهّل الاستعداد لتقديم المساعدة الدولية لتحسين ظروف حياتهم وتطوير بلادهم، من حيث الازدهار الاقتصادي والاستقرار.

- هذا يأتي بديلاً من المواجهة والاحتكاك اللذين يقودهما حزب الله ضد "إسرائيل"، وهو من شأنه أن يؤدي إلى ضربة قاتلة أخرى للبنان.

- على الرغم من الصعوبات الموضوعية في قياس مدى نجاح الجهود على الوعي، فإن أهمية هذه المعركة التي تقودها "إسرائيل" في لبنان عموماً، ومع حزب الله خصوصاً، تتعاظم في الوقت الراهن، بسبب الصعوبات والأزمات التي يعانيتها لبنان، والتي من شأنها أن تلقى آذاناً صاغية وسط الجمهور اللبناني، الذي يزرع تحت عبء الأزمة، التي يُعتبر حزب الله من بين المسؤولين الرئيسيين عنها، إن لم يكن أولهم.

مثل هذه الخلاصات الانفة الذكر أو بعضها، ورد أكثر من مرة في الإعلام الإسرائيلي، وبطرائق متعدّدة، بحيث رأى بعض الخبراء الإسرائيليين أن من مصلحة "تل أبيب" هي في إشغال حزب الله بالأزمة اللبنانية. فالخبير الإسرائيلي بالشؤون العربية والشرق أوسطية في "مركز القدس للشؤون العامة والدولية"، يوني بن مناحم، كتب مقالة خلال حراك تشرين الأول 2019 قال فيها إن "إسرائيل يمكن أن تريح من الأزمة (في لبنان).. لكن عليها أن تحذر من الأخطاء التي قد يستغلونها ضدها". وتابع "يجب أن نستغل الوضع الناشئ بحذر، وعدم ارتكاب أخطاء على المستويين السياسي والإعلامي، وخصوصاً في كل ما يتعلق بالأنشطة السرية في لبنان. وتكفي الإشارة إلى ما من شأنه أن يورط إسرائيل، ويسمح لحزب الله باستغلال ذلك من أجل تحويل الغضب في الشارع اللبناني نحو إسرائيل بدلاً منه".

هذه السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان تتضوي تحت الاستراتيجية الأميركية التي تخدم، في الدرجة الأولى، مصالح "إسرائيل". وهي تعمل بأدوات ووسائل متعددة، وتتقاطع معها أطراف دولية جرت العادة على تصنيفها

على أنها من "أصدقاء لبنان". الأدوات الناعمة حاضرة بقوة، من استثمار الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى محاولات إحداث فتنة، وربما حرب أهلية وأعمال أمنية في مرحلة لاحقة، مروراً برعاية "ناشطين" وتحركات وتظاهرات، والضغط مالياً واقتصادياً وسياسياً، بواسطة "أصدقاء" من الخارج، أو حلفاء من الداخل.

إن التناغم الإسرائيلي مع دول التطبيع في ما يتعلق بلبنان تحدّثت عنه الصحف الإسرائيلية منذ عام 2017، وتحديداً عقب استقالة سعد الحريري، أي قبل تنفيذ مخطط انهيار لبنان. في تشرين الثاني من ذلك العام، توقّعت الصحف الإسرائيلية ومسؤولون إسرائيليون، على نحو لافت، أمام التصعيد السعودي تجاه لبنان وإيران، وتحذّروا عن سيناريوهات التحرك السعودي وأهدافه، ودور العلاقة السعودية الإسرائيلية في هذا الملف.

نائب الأمين العام لحزب الله، سماحة الشيخ نعيم قاسم، كان كشف، في هذا الإطار، معلومات مفادها أنّ "السفارة الأميركية تعاقبت مع وسيلتين إعلاميتين لبنانيتين، وتدفع لهما أموالاً باهظة جداً". وأضاف أن "المطلوب من هاتين الوسيلتين التلفزيونيتين أن تبثا تقارير يومية تمسّ حزب الله في كلّ الموضوعات المطروحة". ولهذه الأسباب نلاحظ تزايد التصريحات الإسرائيلية في الآونة الأخيرة حول الأزمة في لبنان. تصريحات عبّر فيها رئيس الأركان في جيش الاحتلال أفيف كوخافي، كذلك رئيس الحكومة الجديد نفتالي بينيت، ووزير الأمن بيني غانتس عن رغبتهم بـ"مساعدة لبنان". لكن ما لا يقوله المسؤولون الإسرائيليون علناً تتكفّل به وسائل إعلامهم، نقلاً عن مصادر، حيث التشديد على الحذر من انقلاب المشهد، وتحول الفرصة إلى تهديد. مشهد قد تحل فيه روسيا والصين بديلاً من الولايات المتحدة، وفراغ يملأه محور المقاومة وأصدقائهم الروس والصينيون.

4 - أولويات حزب الله:

ليس حزب الله، كطرف أساسي في المعادلة السياسية الداخلية، معزولاً عن أي نقاش يتعلق بمكافحة الفساد والإصلاح. إن لم يكن في السياسات الوطنية العامة، فعلى الأقل على مستوى الإدارات المحلية. لكن هذا أمر مغايرٌ كلياً لما يتعلّق بتوزيع المسؤوليات في ما آلت إليه أوضاع البلاد الاقتصادية والمالية والمعيشية، والتي تعمل آلة الدعاية الأميركية والإسرائيلية والخليجية على حشره فيها. ومن دون العودة إلى تسلسل الأحداث

والظروف، التي كانت قائمة منذ عام 2000 على الأقل حتى اليوم، تتعدّر مقارنة ملفات الفساد. الحديث عن الإصلاح خلال السنوات التي سبقت الانهيار الاقتصادي لا يستقيم بمعزل عن الضغوط والتحديات والمخاطر الداهمة، التي كانت تشكّل موانع موضوعية أمامه. وإذا كان جمهور المقاومة يعوّل عليها في هذه الملفات، انطلاقاً من ثقته بها أو لأسباب عاطفية، يبقى من المنطقي القول إن المقاومة ليست وحدها المطالبة بشأن هذا الملف. وفي حال توجهت منفردة نحو هذا الهدف، فإن من شأن ذلك، عدا عن كونه لا يكفي ولا يمكن أن يحقق أي نتيجة في ظل وجود غلبة داخل أطر الدولة الدستورية والإدارية والقانونية والطائفية ضده، فإنه قد يشكّل أيضاً مخاطر على مشروع المقاومة نفسه.

تكشف المعطيات وجود توجهٍ اسرائيلي إلى إسقاط لبنان، اقتصادياً ومالياً، من أجل تحقيق جملة أهداف تعجز "إسرائيل" عن تحقيقها بواسطة الحرب. ويُعدّ جيفري فيلتمان، الذي كان سفيراً في بيروت، خبيراً وضيعاً في الشؤون اللبنانية. ففي تشرين الثاني من عام 2019 قدّم رؤيته الخاصة بلبنان في جلسة داخل الكونغرس الأميركي، بعنوان "ما هو التالي للبنان؟ دراسة الآثار المترتبة على الاحتجاجات القائمة".

لم تكن تلك الشهادة الأولى التي يُدلي بها فيلتمان. لكنّ رؤيته تلك تُفسّر، إلى جانب تصريحات علنية أخرى لمسؤولين أميركيين وإسرائيليين، أن سلسلة الأحداث التي شهدتها لبنان في السنوات الأخيرة، وصولاً إلى الأزمة الاقتصادية الحالية، ما هي إلا أدوات بديلة عن حرب عسكرية عجزت "إسرائيل" وتوابعها عن شنّها منذ عام 2006، التاريخ الذي أرسى توازناً للردع مع العدو الإسرائيلي، وما زال قائماً حتى اليوم عند طرفي الحدود.

كان جيفري فيلتمان مساعداً لوزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، حين حضر بداية إلى الكونغرس الأميركي في الثامن من حزيران عام 2010، وقدّم رؤيته في "تقويم قوة حزب الله". أقرّ حينها بأن الإدارة الأميركية قدّمت إلى اللبنانيين "منذ عام 2006، أكثر من 500 مليون دولار أميركي، عبر الوكالة الأميركية للتنمية ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية". أمّا الهدف الأساسي فهو، بحسب تعبيره، "الحدّ من جاذبية حزب الله لدى الشباب اللبناني".

بعد ذلك بتسعة أعوام، عاد فيلتمان إلى الكونغرس وقدّم رؤيته المحدثّة. وملخص ما قاله أن أمام اللبنانيين خيارين: إمّا التزام سياسات واشنطن، وإمّا الانهيار. هذه المرة، كانت الظروف مغايرة، وجاءت شهادته على وقع التظاهرات والاحتجاجات وبداية الانهيار الاقتصادي. ما كان يحدث في لبنان وصفه السفير الأميركي

السابق بقوله إنه "مرتبط بالمصالح الأميركية". لكنّ هذا التهديد الأميركي الصريح لم يكن الأول من نوعه، بحيث سبقه، بنحو ثمانية أشهر، تهديد آخر بحق اللبنانيين. ففي 22 آذار من عام 2019، كان وزير الخارجية الأميركي السابق مايك بومبيو في بيروت، عندما وضع اللبنانيين بين خيارين: إمّا مواجهة حزب الله، وإمّا دفع الثمن. وعلى هذا النحو، شكّل حراك 17 تشرين الأول من عام 2019، وما سبقه وأعقبه من تبعات وأحداث خطيرة، فرصةً في نظر الأميركيين والإسرائيليين وحلفائهم في الداخل والخارج، بهدف الاستثمار وممارسة الضغط على حزب الله وإضعافه. فرصة تدل مؤشرات وشواهد عدة على أنه تم التمهيد لها وخلق ظروفها، ليس على الساحة اللبنانية فحسب، باعتبارها من أخطر الساحات على "إسرائيل"، بل بما يشمل أيضاً ساحتي سوريا والعراق، وصولاً إلى إيران. لهذا السبب يمكن ملاحظة أنماط متشابهة من الضغوط الاقتصادية والدعاية الإعلامية الموجّهة في هذه الساحات.

رئيس وزراء العدو السابق، بنيامين نتنياهو، كشف عن الرؤية الإسرائيلية لما شهده لبنان من تظاهرات شعبية وقتها، ووصف التظاهرات بأنها "هزة أرضية" ستؤدي إلى إعادة إنتاج بيئة إقليمية مغايرة لما كانت عليه. ووضع ما تشهده الساحتان اللبنانية والعراقية في سياق الفرص الإسرائيلية. وتوالت الشواهد والأدلة على محدودية القدرة العسكرية الإسرائيلية، وانحسارها مع الوقت، في موازنة القدرات المتنامية لمحور المقاومة. بحيث انه من حرب تموز 2006، وصولاً إلى معركة "سيف القدس" 2021، شهد الردع الإسرائيلي تآكلاً غير مسبوق منذ أيام النكبة.

لا بدّ من أن صنّاع القرار في "إسرائيل" يدركون ما ذهب إليه الأمين العام لحزب الله سماحة السيّد حسن نصر الله، في تأكيده أن "الحرب الكبرى إذا وقعت ستكون نتيجتها زوال إسرائيل، وأحد أشكال الردع هو التحضير للحرب الكبرى".

السيد نصر الله لفت أيضاً، بمناسبة عيد المقاومة والتحرير، في أيار 2020، إلى أن "التجويع والوضع الاقتصادي كانا وما زالوا أداتين لتأليب البيئة الحاضنة للمقاومة على المقاومة". وما يهمّ في هذا السياق أن "إسرائيل" مرتدعة حيال أي مواجهة مع حزب الله. وهذه النتيجة سبقت معركة "سيف القدس"، وهي مكرّسة منذ حرب تموز 2006، لكن المواجهة الأخيرة في غزة عزّزتها.

في أيار المنصرم، وخلال المواجهة مع غزة، ذكرت "القناة 13" الإسرائيلية أن "إسرائيل لا مصلحة لها في الدخول في قتال مع لبنان". أما قناة "كان" فاعتبرت أن المعضلة الإسرائيلية في الشمال تتمثل بالمواءمة بين "عدم السماح بإطلاق نار نحو إسرائيل من جهة، وعدم التصعيد ودفع حزب الله إلى مواجهة مع إسرائيل، من جهة أخرى".

هذه الخلاصة خرج بها اللواء احتياط إسحاق بريك، (مفوض شكاوى الجنود السابق) في مقابلة مع "إذاعة الجيش الإسرائيلي"، حينما قال إنه "إذا لم ننجح طوال 11 يوماً في إيقاف نار الصواريخ، فكيف سنقوم بذلك في مقابل حرب متعددة الجبهات، ينضم إليها حزب الله؟".

بريك، وهو لواء احتياط وقائد للكليات العسكرية وقائد فيلق سابق، يؤكد كلام سماحة السيد نصر الله، السالف الذكر، حينما يقول حرفياً إن "إسرائيل معرّضة للزوال" في أيّ حرب مقبلة ضد محور المقاومة.

صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، من جهتها، كانت نشرت مقالاً لبريك، تحت عنوان: "إسرائيل غير جاهزة لحرب إقليمية"، وهو يصب في إطار هذه الخلاصة.

من ناحية أخرى، قال معلق الشؤون العربية لـ"القناة 13" الإسرائيلية، تسفي يحزقلي، "نحن يُنظر إلينا كضعفاء، فقَدْنا الردع داخل دولتنا"، وفق ما ذكرت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية. هذا الكلام تردّد، في أشكال متعدّدة، في الإعلام الإسرائيلي، على نحو لا يدع أيّ مجال للشك في المآزق الإسرائيلي، عسكرياً واستخبارياً. لكن، إذا عدنا سنوات إلى الوراء نجد في تصريحات قادة محور المقاومة ما يشير إلى بداية أقول التفوق العسكري الإسرائيلي وتنامي القوة النوعية للمقاومة. ففي بداية كانون الثاني 2014، أكد قائد القوة الجو فضائية، والتابعة لحرس الثورة الإيراني، أمير علي حاجي زاده، أن "حزب الله في لبنان يمتلك قدرات كبيرة ستفاجئ الكيان الإسرائيلي في أي مواجهة مقبلة". وقال "وفقاً لمعلوماتنا، فإن قدرات حزب الله ازدادت في الأعوام الأخيرة، بحيث أصبح قادراً على إصابة أي هدف وتدميره داخل الأراضي المحتلة بدقة فائقة، وبنسبة خطأ ضئيلة جداً". والسؤال المطروح الآن: إذا كان حزب الله يمتلك تلك القدرات قبل سبع سنوات، فما الذي يمكن أن نتخيله بشأن ما يملكه اليوم؟ والأهم: إزاء هذا الواقع الذي يقيد "إسرائيل" ويردعها عسكرياً، هل تبقى مكتوفة اليدين إزاء قوة باتت تصفها بأنها تشكل خطراً وجودياً عليها؟ وما هي البدائل التي يمكن أن تعمل من خلالها؟

5 - تهديدات الأزمة في رؤى إسرائيلية:

الرؤية الأولى: تتحدث أوساط إسرائيلية سياسية وأمنية أن الأزمة اللبنانية ممكن أن "تمنح حزب الله دوراً أكبر داخل البلد" على حساب قوى أخرى قريبة من المحور الأميركي، بعد أن عمل الحزب على مساعدة اللبنانيين، بصورة عامة، خلال هذه الأزمة، عبر مبادرات وخطط لإيجاد بدائل عن حالة الاحتكار، في الدواء والغذاء والمحروقات. وتعتبر تلك الأوساط أن هذه المساعدات ستساهم في توسيع ما نقول إنه "نفوذ إيران في لبنان"، بالإضافة الى نفوذ الحزب، لأن "إيران هي الجهة التي ستؤمّن البدائل"، بحسب الكلام الإسرائيلي.

الرؤية الثانية: أما أوساط وتحليلات إسرائيلية أخرى فتعتبر أن الأزمة في لبنان قد تؤدي إلى دخول روسيا والصين للبنان، الأمر الذي سيسلب "إسرائيل" اكتساب مزيد من السيطرة على ما يحدث فيه، وخصوصاً في ظل سحب واشنطن يدها من مساعدة لبنان، بل مساهمتها في الحصار والضغط.

مراكز الدراسات الإسرائيلية ركزت في الأبحاث على دور روسيا في لبنان، "الذي يُعتبر مساحة لتعزيز مصالحها"، وأشارت إلى أن "موسكو مهتمة بتعميق نفوذها فيه، وخصوصاً مع تواصل وجودها في سوريا". فدمشق وبيروت، من وجهة نظر روسية، "أداتان متشابكتان من الناحيتين الأمنية والاقتصادية". وبالتالي، فإن عدم الاستقرار في أحدهما "يؤثر أيضاً في الأخرى". وكل من الصين وروسيا، عرضت على لبنان استثمارات كبيرة، مثل إعادة إعمار مرفأ بيروت، وإقامة محطات تكرير للنفط، وإنشاء بُنى تحتية للكهرباء.

الرؤية الثالثة: وهناك توجهات إسرائيلية بشأن تهديدات الأزمة اللبنانية تجاه كيان الاحتلال، لا سيما احتمال نشوب حرب يخوضها الكيان ضد حزب الله، حيث نقل موقع "والاه"، في هذا الإطار، عن مصادر أمنية إسرائيلية، قولها إن سقوط لبنان يقرب "إسرائيل" من الحرب. التخوف الإسرائيلي في هذا الشأن هو من استمرار تطوير مشروع الصواريخ الدقيقة لحزب الله، والذي يهدّد الجبهة الداخلية الإسرائيلية بصورة عامة، ومنشآت استراتيجية، مثل محطات الكهرباء والبنية التحتية للمياه ورموز حكومية، على وجه خاص. كما يواصل حزب الله التسلّح بمنظومات جوية تهدّد حرية عمل سلاح جو الاحتلال الإسرائيلي في المجال الجوي اللبناني والمنطقة.

وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أنه يمكن لحزب الله إطلاق صواريخ في أي وقت ضد "إسرائيل"، ولديه الآن مخزون من نحو 140 ألف صاروخ، وإلى أنه يستطيع، في يوم واحد من القتال، إطلاق نحو 3000 صاروخ، أي ما يوازي تقريباً ثلثي عدد الصواريخ التي أطلقت من قطاع غزة خلال كل أيام معركة "سيف القدس".

في موازاة ذلك، أثار العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة المخاوف الإسرائيلية من السيناريو الأخطر: مواجهة حزب الله. فقدرات "حماس لا تعادل عُشر قدرات حزب الله"، و"سلاح الجو الإسرائيلي لم ينجح في وقف إطلاق القذائف الصاروخية وقذائف الهاون". لذلك، سيدفع وزير الأمن الإسرائيلي بيني غانتس ووزير المالية أفيغدور ليبرمان خُططاً لإنهاء الجدار عند الحدود اللبنانية بتكلفة مليار شيكل (بوزاي 300 مليون دولار أميركي) العام المقبل، بطريقة تمنع حزب الله من تنفيذ تهديداته، بما في ذلك شن هجمات برية واسعة ضد المستوطنات القريبة من السياج الحدودي ومواقع جيش الاحتلال الإسرائيلي، وفق ما تحدث عنه الإعلام الإسرائيلي. وتحاول قوات الاحتلال الإسرائيلي إقناع السياسيين الإسرائيليين بأنه، على عكس الجولة الأخيرة من القتال ضد "حماس"، في أيار/مايو 2021، فإن أي حرب ضد حزب الله تتطلب توغلاً برياً في لبنان.

التحليل الإسرائيلي يرى أن مثل هذا الهجوم قد يكون لمصلحة حزب الله، بسبب القدرات الهجومية التي طوّرها خلال السنوات الماضية. ويرى مسؤولون أمنيون إسرائيليون أن حزب الله يستعدّ لاحتمال التصعيد، ولديه مخاوف من قيام "إسرائيل" بهجوم مفاجئ. فهو يحاول التعلم من الجولة الأخيرة من القتال بين "إسرائيل" و"حماس"، ويدرس خلاصاتها، وخصوصاً فيما يتعلق بالدفاعات الجوية الإسرائيلية. ووفقاً للإعلام الإسرائيلي، فإن القيادة الشمالية لجيش الاحتلال الإسرائيلي صاغت، على مدى السنوات الثلاث الماضية، عدداً من الخُطط العملية فيما يتعلق بالحرب في لبنان، تغطّي مجموعة متنوعة من السيناريوهات ومستويات القتال، من الأيام الأولى للمعركة إلى الحرب الشاملة. ومن المتوقع أن تتم الموافقة على جميع هذه الخُطط العملية في غضون شهر، الأمر الذي يشير إلى مدى القلق الإسرائيلي والتجهّز لنشوب حرب، في أيّ لحظة.

أمام كل هذه المعطيات، يمكن تلخيص التوجهات الحالية داخل كيان الاحتلال بشأن لبنان، في التالي:

التوجه الأول يدعو إلى زيادة الضغط على لبنان من أجل إجبار حزب الله على تنازلات تتعلق بـ"الصواريخ الدقيقة".

التوجه الثاني يقول إن زيادة الضغط على لبنان سينعكس سلباً على مصالح "إسرائيل"، ويؤدي إلى اتخاذ حزب الله إجراءات جذرية، ويفتح الأبواب أمام دخول الصين وروسيا للساحة. إلا أنه، في المقابل، ثمة في "إسرائيل" من يرى في الأزمة اللبنانية فرصة لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه الحروب والاعتداءات ضد لبنان. ومن أبرزها، بحسب المعلقين، إبعاد حزب الله عن مكانته المركزية في لبنان، وضرب شعبيته، وتقييد الأزمة قدراته.

مما لا شك فيه أن الإسرائيليين لا يملكون رؤية حاسمة وواضحة بشأن التعامل مع لبنان، الذي أصبح الدولة العقبة في وجه كل المشاريع التي أدارها الاحتلال الإسرائيلي، سواء عبر الاتفاقيات مثل اتفاق 17 أيار 1983، والاحتلال المباشر الذي انتهى بانسحاب دون قيد أو شرط عام 2000، وصولاً إلى العمل العسكري في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2006، والذي شكّل هزيمة فاضحة لـ"إسرائيل". لذا، تحاول "إسرائيل" اليوم ركوب موجة الأزمة الاقتصادية، لوضع بصمتها العدوانية في بلد، تعود أن يقطع يدها.

6- قلق من الحضور الروسي:

أشار معلقون اسرئيليون إلى أن إحجام الغرب ودول الخليج عن تقديم المساعدة للبنان لمنع وقوعه نهائياً في قبضة حزب الله وإيران، وفي الموازة عدم قدرة إسرائيل على التدخل مباشرة للمساعدة، يوجّد تحدياً جديداً بوجه إسرائيل، تحدّي يتمثل في تقييد حركتها العسكرية في لبنان في حال ملأت روسيا والصين الفراغ. ويُشير المعلقون إلى أنه "منذ اليوم، إسرائيل مرتدعة عن العمل علناً ضد حزب الله في لبنان، ونصب وتدّ روسي أيضاً في هذا البلد يمكن أن يضيق أكثر على خطوات إسرائيل" (ضد حزب الله).

المعلقون لفتوا أيضاً إلى أنه دخل إلى الملعب اللبناني أيضاً كل من الصين وروسيا وعرضاً على لبنان استثمارات كبيرة مثل إعادة إعمار الموانئ البحرية وإقامة محطات تكرير للنفط وبنى تحتية للكهرباء. وهكذا وضع سيحرم "إسرائيل"، بحسب المعلقين أنفسهم، من اكتساب مزيد من السيطرة على ما يحدث في لبنان، لأن هذا الوضع معقد قبل دخول روسيا والصين إلى لبنان وخصوصاً على خلفية تلقي الحكومة الإسرائيلية الضعيفة التعليمات من الإدارة الأميركية. ولهذا السبب يجب على "إسرائيل"، برأيهم، أن تبلور استراتيجية عمل

على عجل وتنفيذها سريعاً بحزم وحذر. وفي السياق قدّم خبراء ومعلقون جملة من التوصيات يرون أن على "إسرائيل" القيام بها وهي كالتالي:

- على "إسرائيل" أن تصوغ استراتيجية خاصة بها تجاه لبنان تتضمن تقديم "مساعدة إنسانية" عبر تجنيد جهة وسيطة تفحص بحساسية ما إذا كان هناك جدوى من المساعدة. يجب فحص حجم الميزانية التي ستُخصص لذلك، استبيان الاحتياجات لدى المحتاجين، وإيجاد السبل الهادئة لنقلها.

- كذلك فإن "إقناع الدول العظمى بالمساهمة في المساعدة لا يقل أهمية عن إرسال شحنات مواد غذائية".

- و"على "إسرائيل" طلب تدخلٍ مكثفٍ من دول الاتحاد الأوروبي".

- و"على "إسرائيل" أن تُحذّر العالم من نتائج الاختراق الإيراني، وكذلك انتهاج سياسة فعّالة وعلنيّة من أجل محاولة تقليص التهديد من الشمال". و"قد يوفّر أصدقاؤنا المقربون في الإمارات والبحرين والمغرب والسودان وسيلة لمساعدة لبنان في هذا الوقت العصيب".

إلى جانب ذلك، هناك تطور آخر يجب وضعه في الاعتبار، يتعلق بتغير الحسابات الروسية من تلك التطورات. ففي السابق كانت روسيا غالباً ما تتجاهل هذا التصعيد، وتترك الأمر للجيش السوري ليتولى بيان الموقف، لكن في سابقة هي الأولى من نوعها أصدرت روسيا بيانين متتاليين في أعقاب الضربات الإسرائيلية على كل من حمص وحلب، تركزا حول عملية اعتراض الدفاعات السورية - الروسية الصنع - للصواريخ الإسرائيلية. في المقابل، نشرت إسرائيل تقارير كاملة حول الضربات التي تم توجيهها إلى سوريا، والتي بلغت في النصف الأول من العام الجاري، نحو 14 ضربة بقذائف جوية وصواريخ موجهة أسفرت عن تدمير 41 هدفاً ما بين مبانٍ ومستودعات للأسلحة والذخائر ومراكز وآليات عسكرية، كما أشارت تقارير محلية سورية إلى عدم صحة البيانات الروسية، موضحة أن القصف الإسرائيلي الأخير طال بالفعل مواقع عسكرية من بينها مبنى للأبحاث العسكرية، وركزت تلك التقارير على أن مواقع الضربات هي مناطق نفوذ مشترك بين روسيا وإيران بالإضافة إلى حزب الله والدولة السورية. لكن بالنسبة للتقديرات الروسية، يبدو أن السياق مختلف. فعلى المستوى التكتيكي، تسعى روسيا هي الأخرى شكلياً إلى الحفاظ على موقعها باعتبارها قوة رئيسة في سوريا لقيادة وضبط التفاعلات. لكن على المستوى الاستراتيجي، فإن روسيا معنية بعدم توسع نفوذ إيران أكثر مما هو عليه عبر التمدد في لبنان، حرصاً على عدم اختلال التوازن في سوريا بالتبعية. كذلك، فإن توقيت

التصعيد الإسرائيلي توازي مع مشاركة البحرية الإيرانية في نشاط عسكري روسي بمناسبة ذكرى تأسيس البحرية الروسية، بالإضافة إلى تزايد الحاجة للتنسيق المشترك في أفغانستان في ضوء الانسحاب العسكري الأمريكي من هناك، وبالتالي فإن مقتضيات تعزيز الشراكة تطلبت إشارات روسية إيجابية تجاه إيران ظهرت في معارضة موسكو للضربات الإسرائيلية بشكل بدا لافتاً للنظر. في المقابل أيضاً، فإن تزايد الاهتمام الأمريكي من التطورات السياسية في لبنان يعطي مؤشراً على استدرارك واشنطن لمتغير الموقف الروسي، سواء فيما يتعلق بتعزيز الشراكة المحسوبة مع إيران أو ما يتصل بتراجع مستوى التنسيق بين روسيا وإسرائيل على الساحة السورية.

7- الأزمة اللبنانية والرابط الإيراني:

تصوّر وسائل الإعلام زيارة وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس، لفرنسا بأنها تأتي في أعقاب فضيحة التجسس على الهاتف الشخصي للرئيس عمانوئيل ماكرون عبر تقنية «بيغاسوس» الإسرائيلية، وما من شك بأنّ هذا الموضوع سيكون على الطاولة وسيقدّم غانتس توضيحات وسيعد بمنع مثل هذه التنصّت مستقبلاً. إلاّ أنه جرى تعيين هذه الزيارة قبل شهر لبحث الأوضاع في لبنان وقضية الاتفاق النووي الإيراني وما بينهما، في إطار المحاولات الإسرائيلية الحثيثة للتدخل المباشر وغير المباشر في الشأن اللبناني لضمان ما تسمّيه «مصالحها وأمنها».

لا تتابع إسرائيل ما يجري في لبنان بقلق وريبة فحسب، بل هي تقوم بتحركات سياسية وعسكرية وترسل التهديدات وتسرب المعلومات لمنع الإخلال بمعادلة الردع القائمة. إسرائيل تتحرّك وحدها في مجالات معينة، لكنّها تعمل أيضاً في إطار تحالفاتها الإقليمية، التي تشمل دول التطبيع العلني والسري وأطراف عالمية في مركزها الولايات المتحدة وفرنسا ودول أوروبية أخرى، وذلك لمحاصرة حزب الله وقطع الطريق على زيادة «النفوذ» الإيراني في لبنان.

لقد توالفت في الأسابيع الأخيرة تصريحات لقيادات إسرائيلية تعبّر عن قلق من جهة وترسل التهديدات من جهة أخرى، وصرّح نفتالي بينيت، رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن «لبنان على حافة الهاوية، ونحن لن نقبل تسرب ودلف الأوضاع من لبنان إلى إسرائيل»، وتلاه بيني غانتس، وزير الأمن الإسرائيلي: «لن نسمح بتحوّل

الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعصف بلبنان إلى تهديد لأمن إسرائيل»، داعيا المجتمع الدولي إلى «إعادة الاستقرار إلى لبنان»، وفق الموصفات الإسرائيلية طبعاً، فإسرائيل تريد أن يحمي العالم ما تعتبره «مصالحة في لبنان»، وهذا ما يسعى إليه غانتس خلال زيارته لفرنسا وما تطرحه إسرائيل في كل اللقاءات مع الأطراف الدولية في الأشهر الأخيرة.

تبدو إسرائيل قلقة مما يحدث في لبنان وتخشى أن تسير السفن بالحالة اللبنانية إلى حيث لا تشتهي الرياح الإسرائيلية. وهماك بعض ما يقلق القيادة السياسية والأمنية في إسرائيل:

- إسرائيل قلقة من أن يؤدي انهيار لبنان إلى زيادة نفوذ حزب الله وإلى ارتفاع في منسوب التهديدات العسكرية والأمنية، وحتى إلى اندلاع حرب أو سيطرة حزب الله على لبنان بالكامل.

- هي قلقة أيضاً من احتمال زيادة النفوذ الإيراني ومن إمكانية تواجد إيراني فعلي على الأراضي اللبنانية.

- هي تخشى أن تكون إيران هي من تقوم بإنقاذ الاقتصاد اللبناني وهي من تزود لبنان بالنفط. - في مقال نشر مؤخراً كتب المعلق العسكري واسع الاطلاع، رون بن يشاي، أن إسرائيل لن تسمح بخرق العقوبات المفروضة على إيران عبر تهريب النفط إلى لبنان وسوف تعترض السفن التي تنقل هذا النفط، وأضاف متحايلاً على الرقابة العسكرية أن إسرائيل «ربما فعلت ذلك في الماضي»، وطرح التسريب كإمكانية واحتمال هو أسلوب معروف في الصحافة الإسرائيلية. وفي محاولة للتحضير لما قد يأتي، حذرت مصادر إسرائيلية من أن ناقلات النفط الإيرانية، إذا وصلت الشواطئ اللبنانية فستحمل معها «أسلحة مهيبة».

لا تتابع إسرائيل ما يجري في لبنان بقلق وريبة فحسب بل تقوم بتحركات سياسية وعسكرية وترسل التهديدات لمنع الإخلال بمعادلة الردع القائمة.

- إسرائيل قلقة أيضاً من الحالة الصعبة للجيش اللبناني، فهي لا تريد أن يلجأ هو أيضاً إلى دعم من طرف غير غربي، وهي تعتقد أن أي تراجع للجيش اللبناني سيخلق فراغاً تملؤه قوى أخرى في مقدمتها حزب الله.

- هناك قلق اقتصادي إسرائيلي على مصير مباحثات ترسيم الحدود الاقتصادية البحرية مع لبنان، فالأزمة قد تجعل لبنان أكثر تشدداً، وأكثر قدرة على كسب التعاطف الدولي بسبب حالته الاقتصادية الكارثية. وترسيم الحدود في منطقة غنية بالغاز الطبيعي له أبعاد تساوي عشرات المليارات من الدولارات.

- تخشى إسرائيل كذلك أن تستغل منظمات المقاومة الفلسطينية الأوضاع اللبنانية للقيام بقصف مواقع إسرائيلية وفتح جبهة ثانية مع إسرائيل، في إطار مساعي حماس لتوسيع رقعة المواجهة إلى ما هو أوسع من الصدام المحلي. ويعود هذا القلق إلى تقدير بأن القصف من لبنان، يسمح لحماس المحافظة على بناء التوازن بين متطلبات إعادة إعمار وتطوير غزة من جهة ومواصلة المقاومة والضغط على إسرائيل من جهة أخرى. كما تخشى إسرائيل أن يغضّ حزب الله الطرف ولا يبذل جهداً لمنع مثل هذا القصف.

- أبعد من لبنان، تخشى إسرائيل من خسارة في المعركة الدائرة بين إيران وبين التحالف الإسرائيلي مع ما يسمّى «الدول السنّية المحافظة»، وهي تعمل على منع ذلك عبر جر دول عربية للتدخل لمحاصرة حزب الله في لبنان وقطع الطريق على احتمال زيادة نفوذ إيران.

- إسرائيل ليست قلقة بالمرّة على مصير لبنان واللبنانيين، سوى ما قد يهدد أمنها ومصالحها. وقد هدّدت قيادات إسرائيلية في الماضي بإعادة لبنان إلى العصر الحجري، ومن هذه القيادات بيني غانتس، قائد الأركان السابق ووزير الأمن الحالي، وعمير بيرتس، وزير الأمن السابق، ودان حلوتس، قائد الأركان السابق، ويوآف غالانت، الجنرال احتياط ووزير التربية والتعليم السابق، ويسرائيل كاتس، وزير المالية السابق. وقد توجّه غانتس مؤخراً بوقاحة و صلف إلى حزب الله بالقول: «أرحم لبنان ولا تضطر الجيش الإسرائيلي إلى إعادة لبنان للعصر الحجري». لكن هذه القيادات الإسرائيلية لم تتخيل يوماً أن لبنانيين أقحاحاً هم من ينفذون هذه المهمة! لقد ارتفع في الآونة الأخيرة منسوب التهديدات الإسرائيلية للبنان وحزب الله، ومنها تهديدات صريحة ومباشرة وأخرى عبر تسريبات مقصودة. ومن التهديدات المباشرة تصريحات متتالية (بعضها بالعربية) للجنرال أمير برعام، قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي، كان آخرها: «في الحرب المقبلة ستجدون أمامكم جيشاً مدرباً وفتاكاً وعنيداً أكثر من أي وقت مضى. نحن نجهّز مفاجآت لمفاجآت حزب الله». وقال ضابط آخر: «ضربة النار الأولى ستكون شديدة القوة ومهلكة، لكن لن يكون بد من عملية برية».

بموازاة التهديدات، ازدادت بشكل ملحوظ التقارير والأخبار عن الاستعدادات الإسرائيلية للحرب مع حزب الله. حيث جرى الكشف عن أن الجيش الإسرائيلي أكمل الاستعدادات في إطار العملية الاستراتيجية المسماة «فسيفساء الشمال»، التي تشمل عدداً من الخطط الاستراتيجية، التي جرى التحضير لها في السنوات الثلاث الماضية، وتم طرحها وشرحها والتدريب عليها على جميع المستويات العسكرية القيادية والقاعدية. ونقلت

وسائل الإعلام الإسرائيلية أخبارا متواترة عما يسمّى «بنك الأهداف»، وعن العمل الجدي الذي تقوم به وحدة خاصة بهذا البنك في شعبة المخابرات العسكرية، وشمل هذا النشر ادعاء بأن عدد الأهداف وصل 20 ضعفا لما كان عليه في الحرب الثانية على لبنان عام 2006. وتحضيرا لتبرير ارتكاب جرائم حرب جديدة، صرّح مسؤولون إسرائيليون أن قسما من هذه الأهداف يتواجد في مناطق مأهولة بالسكان وأن إسرائيل لن تتورّع عن قصفها إذا اقتضت الضرورة، وأن «المسؤولية تقع على عاتق حزب الله»، على حد التعبير الإسرائيلي. وإمعانا في التهديد، جرى الكشف عن إقامة «وحدة الأشباح 888» التي مهمتها المركزية اغتيال قيادات ونخبة محاربي حزب الله خلال القتال أثناء اجتاحت بري، وذلك عبر دمج القدرات القتالية والمخابراتية. وتشمل الوحدة الجديدة ضباطا وجنودا على أعلى مستوى وتستعمل أسلحة ومعدات متطورة بينها طائرات مسيّرة صغيرة. كما جرى تناقل الأخبار عن موقع التدريب العسكري «غابات الجليل»، الذي أعد لمحاكاة التضاريس والبلدات اللبنانية، وتم بناؤه وتجهيزه على أعلى مستوى وتقوم الوحدات العسكرية القتالية بإجراء تدريبات مكثّفة فيه. كذلك جرت إقامة «طاقم لبنان»، الذي يضم قيادات عسكرية متنوّعة وهدفه البحث عن سبل لزيادة القدرات القتالية للجيش الإسرائيلي في السياق اللبناني. وإضافة إلى كل هذا أقيمت طواقم خاصة لاستخلاص العبر من عدوان «حارس الأسوار» على غزّة لملاءمتها والاستفادة منها في الجبهة اللبنانية. أمّا من الناحية الدفاعية، فقد رصدت مبالغ طائلة لمشروع «درع الشمال» لتحصين الشريط الحدودي وبناء الملاجئ وتطوير الدفاع المدني.

تأتي كل هذه التهديدات العسكرية، برغم أن الرأي المهيمن في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية هو أن الأزمة اللبنانية لم تزد مخاطر الحرب، لكن هناك حضورا قويا في الوعي العسكري الإسرائيلي لتجربة غزّة ولفكرة أن الأزمة الاقتصادية تقلل خطر المواجهة العسكرية لمرحلة ما لكنّها قد تتقلب بسرعة لتصبح خطرا داهما. وبعد أن هوّلت الأجهزة الأمنية من مخاطر المواجهة العسكرية، جرى إقرار ميزانية عسكرية ضخمة تصل إلى 18 مليار دولار وقد تزيد. ومن المثير للانتباه أن أفيغدور ليبرمان، وزير المالية الحالي ووزير الأمن السابق، اشترط زيادة الاستثمار في القوّات البرية وفي تطوير صواريخ دقيقة على حساب الاستثمار في سلاح الجو. ويوافق بيني غانتس، وزير الأمن الإسرائيلي على هذا التوجّه ما يشير إلى أن مركز الثقل بشأن الحرب المقبلة، قد انتقل من إيران إلى غزّة ولبنان، ربما تبعا لتوقعات بشأن العودة إلى الاتفاق النووي.

8 - سيناريوهات واستنتاجات اسرائيلية:

يرى الاسرائيليون أن تخلي سعد الحريري في 15 تموز عن تكليفه تشكيل الحكومة في لبنان يعبر عن دوامة الساحة السياسية في هذه الدولة، وذلك على خلفية الأزمة المتفاقمة للسكان الذين يواجهون أزمة اقتصادية هي الأخطر التي تشهدها الدولة، والتي تتسبب بمصاعب في نيل الرزق ونقص حاد في مواد الاستهلاك الأساسية: الغذاء، الكهرباء، الوقود، المياه والأدوية، وكذا لغياب البنى التحتية الأساسية التي يفترض بالدولة أن توفرها لسكانها. ويرى الباحثون الاسرائيليون ان المنظومة الحكومية اللبنانية، التي ينقصها حكومة تؤدي مهامها منذ نحو سنة، تكاد تكون مشلولة تماماً، وليس بوسعها أن تتخذ القرارات اللازمة للتصدي للأزمة. كما أن محافل الأمن، وعلى رأسها الجيش اللبناني الذي يعاني هو أيضاً من الضائقة الاقتصادية، تجد صعوبة في أداء مهامها. وتثبت خطوة الحريري مرة أخرى أيضاً هزال وعجز القيادة الغنية والفاصلة، من كل الطوائف، والتي تركز أساساً على حماية قوتها ومكانتها من دون أن تبدي أي استعداد للتنازل في المصالح العمومية لمواطني الدولة. وازاء هذا الوضع لا يلوح أي حل في الأفق. والمساعدات الخارجية هي في تباطؤ أيضاً: الدول الغربية، التي يئست من ترقب الاستجابة لمطلبها بتشكيل حكومة وتنفيذ الإصلاحات كشرط للمساعدة، تدرس إمكانية فرض عقوبات على الإدارة اللبنانية؛ وروسيا والصين مستعدتان للمساعدة شريطة أن تضمننا المقابل لاستثمارهما، وتطلع سماحة السيد نصر الله لتلقي المساعدة من إيران لم يتحقق بعد، وذلك بسبب التهديدات الاسرائيلية وتخوف لبنان من أن تقود هذه المساعدة مستقبلاً، للحيلولة دون تلقي الدعم الدولي الواسع.

إن فحص السيناريوهات المحتملة للتطورات في لبنان، بحسب المراقبين الاسرائيليين، لا يبشر بالخير: فالسيناريو الأكثر معقولة في هذه اللحظة هو فترة طويلة من الأزمة بمظاهرها الحالية، وتدهور متواصل لدرجة التفكك التام بل وانقسام الدولة وحتى ربما اشتعال حرب أهلية ثالثة. السيناريو المتطرف الآخر هو السيطرة التامة لحزب الله على لبنان وتوسيع رقعة الهيمنة الإيرانية في الدولة، بحسب زعمهم. بالتالي ما المعنى الذي تستنتجه إسرائيل إن استمرت الأزمة في لبنان؟

في إسرائيل نهجان للرد على هذا السؤال:

أ - تفكك لبنان سيئ لإسرائيل- ومؤيدو هذا النهج، الذي يعكس فرضية بأن لإسرائيل مصلحة في لبنان مستقر ومؤيد للغرب، يعتقدون بأنه برغم مكانة "حزب الله" السائدة في لبنان، فهو ليس بعد القوة الحصرية، وكل تدهور إضافي في وضع الدولة الداخلي سيعزز موقفه، وبالتالي قد يؤدي إلى تغيير التوازن السياسي في لبنان في غير مصلحة إسرائيل، ولا سيما على المدى البعيد، وبهذا سيتحقق حلم السيد نصر الله ، على حد الزعم الاسرائيلي، في تحويل لبنان إلى منطقة أخرى ترعاها إيران، وإلى جزء لا يتجزأ من المحور الشيعي. ويضيف هؤلاء انه منذ بداية الأزمة الاقتصادية - السياسية المتواصلة في لبنان، ادعى السيد نصر الله بأن على الاقتصاد اللبناني أن يفك ارتباطه عن الغرب، وأن يتوجه شرقاً ويطور علاقات مع إيران والعراق وسوريا. ويتابعون انه: من المعقول حينئذ أن يؤدي تفكك لبنان إلى أن يرتمي في حضن إيران الدافئ ويصبح لاحقاً معقلاً إيرانياً آخر في المنطقة، مثل سوريا.

ب - تفكك لبنان جيد لإسرائيل- أصحاب هذا الاعتقاد من الاسرائيليين يدعون بأن لبنان تحت سيطرة حزب الله الآن، ولكن كلما اشتدت المصاعب الداخلية في هذه الدولة، سيغرق "حزب الله" في التصدي للأزمة (بما في ذلك في وضع التفكك) وسيكون من الصعب عليه أن يتوجه إلى المواجهة مع إسرائيل، وسيتبنى نهجاً ملجوماً أكثر تجاهها. وبحسب هذا المفهوم، حتى لو اختار حزب الله السيطرة بالقوة في نهاية المطاف، والاستيلاء رسمياً على الحكم في لبنان - وهي الخطوة التي امتنع عنها حتى الآن في ضوء الفضائل التي يمنحها له الوضع الراهن للإبقاء على قوته العسكرية المستقلة وتأثيره السياسي على ما يجري في الدولة من خلف الكواليس من خلال حلفائه- فمثل هذا السيناريو كفيلاً بأن يخدم مصالح إسرائيلية، رغم نواقصه. ويضيف هؤلاء انه فضلاً عن ذلك، في هذا السيناريو، الذي ينشأ عنه تماثل مطلق بين الدولة اللبنانية وحزب الله، سيتسع مجال العمل والشرعية لإسرائيل للعمل حيال لبنان الدولة، ولا سيما في أوضاع المواجهة العسكرية أو الحرب الشاملة.

إن المصلحة الإسرائيلية تجاه لبنان وفق هذين النهجين تقوم على مفاهيم مختلفة قد تنشأ بالنسبة للسياسة التي على إسرائيل أن تتبناها اليوم: فالذين يعتقدون بأن غرق لبنان في أيدي حزب الله أمر إيجابي، يؤيدون سياسة عدم التدخل، ناهيك عن أن قدرة إسرائيل للتأثير على ما يجري في لبنان محدودة جداً. ويدعي أصحاب هذه السياسة بأن على إسرائيل الامتناع عن التدخل في تطورات لبنان الداخلية، وبالتأكيد ألا تساعد، باستثناء

المساعدة الإنسانية المباشرة أو غير المباشرة، إذ إن كل مساعدة أخرى ستقوي حزب الله. وبالتالي، على إسرائيل مواصلة تركيز جهودها على إضعاف المنظمة.

في المقابل، يزعم اصحاب النهجين أن ثمة تماثلاً مطلقاً بين لبنان وحزب الله ولا تزال المصلحة الإسرائيلية في لبنان مؤيد للغرب ومستقر، على حالها. وبالفعل، حزب الله هو اليوم الجهة الأقوى في لبنان عسكرياً وسياسياً، ولكن ليس كل اللبنانيين هم من مؤيدي المنظمة، والأزمة الخطيرة التي تعصف بالدولة رفعت مستوى النقد تجاهه بسبب تفاقم الأوضاع الداخلية. وبالتالي، على إسرائيل أن تحاول الانخراط في المساعي للعثور على سبيل لتعزيز مراكز القوة الإيجابية في نظرها، ممن يعارضون حزب الله، كي تمنع سيطرته التامة على مؤسسات الدولة وعموم سكانها، وتحويل لبنان إلى مرعية إيرانية، على حد تعبيرهم. وكل ذلك بالطبع من دون هجر الجهود السياسية والعسكرية لإضعاف الحزب. ويوصي هؤلاء حكومة إسرائيل بتحديث السياسة تجاه لبنان في النظر إلى المدى البعيد، وفحص تداعيات تفكك الدولة اللبنانية على إسرائيل بخاصة، وعلى المنطقة بعامتها. فعلى إسرائيل أن تتبنى نهجاً فاعلاً، يرى في التطورات الحالية في لبنان فرصة أيضاً للتأثير على مستقبل هذه الدولة وعدم قبول مكانة حزب الله السائدة فيها كقدر من السماء، بل وإمكانية سيطرته عليها في السيناريو المتطرف. وبالتالي يقولون: ليست هذه توصية لتدخل إسرائيل المباشر في شؤون لبنان الداخلية، مثل تلك المحاولات السابقة التي فشلت، ولا حتى للتجند للمساعدة المباشرة للبنان.

في كل الأحوال، إن قدرة إسرائيل على المساعدة محدودة، ومعظم اللبنانيين يعتبرونها "كيان عدو". كل عروضها للمساعدة للشعب اللبناني، بما في ذلك عرض وزير الدفاع بيني غانتس في 6 تموز لنقل مساعدة إنسانية من خلال القوة الدولية، رفض رفضاً باتاً. وبالتالي، المطلوب بلورة سياسة فيها ما يدعم المصلحتين المركزيتين لإسرائيل في الوقت نفسه من حيث إنه لا يزال هناك مجال لتحقيقهما: المصلحة الأمنية في التصدي للتهديد الذي يمثله حزب الله، إلى جانب المصلحة في وجود جار مستقر ومؤيد للغرب في الشمال. ولتحقيق مصلحة لبنان مؤيد للغرب ومتحرر من التعلق بإيران - على إسرائيل أن تحفز شركاءها في الغرب ولا سيما الولايات المتحدة وفرنسا، المشاركتين في مساعي المساعدة للبنان وكذا أصدقاءها الجدد في الخليج على العمل بقوة أكبر لتقديم مساعدة فورية وهادفة للشعب اللبناني في ظل المطالبة بالرقابة المتشددة على نقل المساعدة، خوف سقوطها في أيدي حزب الله ومؤيديه. وفي إطار ذلك، من الأهمية بمكان على نحو خاص

التنسيق مع الأمريكيين لقطع قنوات نقل المساعدة من إيران إلى حزب الله، إذا ما رفعت العقوبات عن إيران في أعقاب الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة على العودة إلى الاتفاق النووي.

من ناحية إسرائيل، ثمة أهمية أيضاً لمواصلة تعزيز قوة الجيش اللبناني (بالطبع دون أن تنقل له أسلحة قد تعرض أمنها للخطر) الذي أثبت حتى الآن بأنه الجهة الوحيدة القادرة على حفظ النظام الداخلي في الدولة، وكذا فحص الأفكار لتوسيع الوجود والتدخل الدولي من جانب جهات ليست أعضاء في المحور الشيعي (الولايات المتحدة وفرنسا من جهة، وروسيا والصين ويحتمل حتى تركيا، من جهة أخرى). كل ذلك بالتوازي مع مواصلة الجهد الدائم لإضعاف الحزب سواء بخطوات سياسية - إعلامية لتشويه سمعته وتثبيت تعريفه بالساحة الدولية كمنظمة إرهابية، أم بالفعل العسكري.

أما على المستوى العسكري، بحسب رأي الاسرائيليين ، فالى جانب الحاجة إلى مواصلة الاستعداد لإمكانية المواجهة في الحدود الشمالية، فالمطلوب فحص ما إذا كانت الأزمة في لبنان تخلق لإسرائيل فرصة المس بقدرات حزب الله على نحو أكبر، والعمل بتصميم أكبر لمنع محاولة حماس وإيران وحزب الله تثبيت "معادلة ردع" جديدة تجاه إسرائيل، تخلق ارتباطاً بين المواجهات في الحرم والقدس بإطلاق النار نحو إسرائيل من شمال الدولة رداً على ذلك، مثلما حصل في أثناء حملة "حارس الأسوار" وأحداث إطلاق النار في 20 تموز عقب المواجهة العنيفة في الحرم في التاسع من آب.

على عكس التقديرات السياسية، فإن التقديرات العسكرية لا تزال تُرجى سيناريو الحرب، لكنها لا تستبعده تماماً، وربما بمعنى آخر ترى أن الأطراف المختلفة تسعى إلى تأجيل الحرب قدر الإمكان نظراً للمخاوف من نتائجها المتوقعة، مع تغير طبيعة حسابات الحرب إذا ما قورنت بآخر مواجهة بين إسرائيل والحزب عام 2006. فالحرب في المرة القادمة ستكون "حرب وجود" بالنسبة لكلا الطرفين، لاسيما أن مغامرة إسرائيل بخوضها تعني أن عليها الاستعداد لحرب مفتوحة على جبهتين على الأقل في سوريا ولبنان، ومواجهة متعددة الأطراف مع إيران والحزب والفصائل الفلسطينية في المخيمات اللبنانية، بالإضافة إلى الاستعداد لدفع كلفة كبيرة على مستوى الجبهة الداخلية خاصة الشمالية، حيث تكشف تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية لترسانة صواريخ الحزب، وفق تقارير عام 2020، أنها تزايدت من 100 إلى 110 ألف صاروخ لتتراوح حالياً ما بين 130 و150 ألف صاروخ، مضافاً إليها عامل الدقة في التوجيه نحو الهدف، كما يمكن للحزب القيام بإمطار

إسرائيل بمعدل يتراوح من 1000 إلى 3000 صاروخ يومياً، إضافة إلى تزايد عمليات تهريبه لأسلحة أفراد وأسلحة متوسطة داخل إسرائيل، إلى جانب توسيعه لشبكة الأنفاق عبر الحدود.

بالإضافة إلى ذلك، هناك عدة مؤشرات يجب وضعها في الاعتبار، منها أن نتائج حرب غزة الأخيرة كشفت عن إخفاقات كبيرة في الجانب الإسرائيلي، ولا يتعلق الأمر فقط بمظلة الدفاع المتعددة الطبقات أو "القبة الحديدية"، ولكن يتصل بتأثير هذا الإخفاق تحديداً على الجبهة الداخلية الإسرائيلية على نحو سيجعل إسرائيل تفكر كثيراً قبل خوض أى معركة على الجبهة الشمالية.

كذلك من حيث التوقيت، يمكن القول إن الحزب بصدد اختبار السياسة الإسرائيلية ما بعد نتنياهو، خاصة أن وصول نفتالي بينت إلى رئاسة الحكومة في إسرائيل توازي مع وصول متشدد آخر إلى الرئاسة في إيران هو إبراهيم رئيسي. لكن اللافت أن إيران تبدو في المرحلة الحالية منشغلة بالجبهة الداخلية في ظل التوترات الحالية في منطقة "الأحواز"، بالإضافة إلى غموض مسارات مفاوضات فيينا، بما يعني أنها لن تغامر بدورها بدعم التوجه لحرب في لبنان في المرحلة الحالية.

على الجانب الآخر، ورغم أن التقديرات العسكرية التي تمنح الحزب مؤشرات إضافية في الميزان العسكري مقارنة بوضعه السابق قبل الانخراط في الحرب السورية، إلا أن ذلك لا ينفي أنه لا يزال هو الآخر حريصاً على عدم خوض معركة وجودية، حيث قد يخسر مكتسبات ما تم تحصيله على مدار ما يقارب من عقد من الزمن في سوريا بينما يعتقد أن عليه أن يجني ثمار تلك المكتسبات في المستقبل المنظور، بالإضافة إلى أنه يدرك أنه لن يخوض مواجهة مع إسرائيل منفردة، وهو ما يمكن استنتاجه ضمناً من رسائل الرئيس الأمريكي جو بايدن بالتزامن مع التوترات الأخيرة، حيث جدد قرار الطوارئ الوطنية الذي تضمن ما يمثله الحزب من تهديد على الأمن القومي الأمريكي.

هذه التقديرات في مجملها تعكس كيف يفكر الطرفان - إسرائيل وحزب الله - حالياً تجاه سيناريو الحرب. وفي واقع الأمر، يبدو أن كليهما يرسم حالياً خطوطه الحمراء، التي يتصور أن انهيارها يعني انهيار قواعد الاشتباك المتعارف عليها بينهما خلال السنوات الماضية، والتي لا تزال قائمة رغم تطور مستوى التصعيد، ورغم التغيير النسبي في مؤشرات القدرات والانتشار. فالضربة التي وجهتها إسرائيل إلى المواقع العسكرية للحزب على منطقتي "السفيرة" و"القصير" في ريفي حلب وحمص، رد عليها الأخير بشكل غير مباشر من داخل لبنان

عبر الفصائل الفلسطينية وفق الرواية العسكرية الإسرائيلية التي تستند إلى نوعية الصواريخ "جراد 122 مم"، والموقع "منطقة قليلة"، بالإضافة إلى وجود صاروخ لم يتم إطلاقه عثر عليه الجيش اللبناني، ومن المرجح أن مُطلق الصواريخ أرادوا بالإبقاء على أحد الصواريخ ترك دليل على أن الحزب ليس وراء الهجوم، وربما يكون القصف المدفعي الإسرائيلي رداً على إطلاق الصواريخ قد دفعهم إلى الهروب من الموقع، ولكن رئيس الأركان الإسرائيلي آفيف كوخافي يرى أن الحزب في الأخير يظل مسؤولاً عن تلك العمليات كونها لا يمكن أن تتم دون علمه على حد قوله.

9 - هل من بديل للحرب:

رفع تنامي التوترات الأمنية بين إسرائيل وحزب الله خلال الأيام الأخيرة مستوى التنبؤات السياسية إلى احتمال نشوب حرب بين الطرفين قريباً. وتُرجع التقديرات السياسية التي تتبنى سيناريو اقتراب "ساعة الصفر" ذلك إلى اتساع رقعة المواجهة بين الطرفين على جبهتي سوريا ولبنان معاً في الوقت نفسه، وقصر المعدل الزمني بين الضربات التبادلية التي يسدها كل طرف للآخر، إضافة إلى السباق المحموم بينهما على إحداث تغيير في ميزان القوة العسكرية، باستمرار الحزب في زيادة عمليات تكديس الأسلحة النوعية في سوريا ولبنان بالتوازي مع الزيادة التدريجية في ساحات انتشاره عسكرياً، واستقطاب قوى إسناد إضافية ظهرت في المعادلة مؤخراً تتمثل في الفصائل الفلسطينية في المخيمات اللبنانية، والتي نسب إليها الهجومان الصاروخيان الأخيران على إسرائيل في 20 تموز وخلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في ايار الماضي، في مقابل قيام إسرائيل بالعمل على الحد من تلك القدرات والأنشطة من خلال توسيع مجال الضربات الاستباقية على الحزب في سوريا وتعزيز قدرات الدفاع والهجوم على الجبهة الشمالية فيما يعرف إسرائيلياً باستراتيجية "المعركة بين الحروب".

لقد أدركت المقاومة الإسلامية في لبنان، بعد دحر الاحتلال الإسرائيلي عام 2000، أن المواجهة العسكرية المقبلة مع كيان الاحتلال هي مسألة وقت. ففي قراءتها الدقيقة للعقل الإسرائيلي وجوهر المشروع الصهيوني، قدّرت المقاومة أن الانسحاب الإسرائيلي، من دون شرط وتحت الضغط العسكري، هو نموذج لا يمكن أن

تبتلعه "إسرائيل" او تتحمله، وهي بالتالي ستعمل على محاولة تقويضه. وقد شكّلت هزيمة عام 2000، في هذا المعنى، وجبةً عسيرة الهضم على أمعاء دولة الاحتلال الاستيطانية. منذ ذلك الحين وحتى هذه اللحظة، لم ترتجِ المقاومة في لبنان يوماً. وانتقلت من تحدٍّ إلى تحدٍّ، بحيث لا يكاد ينتهي استحقاق حتى يبدأ آخر، ولا تضع معركة أوزارها من دون أن تطلّ أخرى بأدوات جديدة ووسائل مُغايرة: مرةً بهدف إنهاء المقاومة وتقويض وجودها، وأخرى بهدف إنهاكها واستنزافها. بموازاة ذلك كان الحديث عن الفساد والإصلاح في لبنان يعلو ويخفت تبعاً للظروف السياسية والأمنية السائدة. وانشغل اللبنانيون لفترة طويلة بعد اغتيال الحريري بقضايا سياسية ومذهبية وتحاصصية واستراتيجية أكثر من انشغالهم بقضايا تهم معيشة شعبهم أو تتعلق بتطوير نظامهم السياسي. وعندما يجري توزيع المسؤوليات في ما آلت إليه الأمور المأزومة في لبنان، ليس من الدقة تجاوز تسلسل الأحداث وتجاهل الأسباب العميقة. فالقفز فوق السياق الزمني للأحداث، وصولاً إلى الأوضاع الراهنة، هو قفز فوق الموضوعية. وليس الهدف من وراء ذلك عزل أي طرف لبناني عن مسؤولياته تجاه السياسة الداخلية، بقدر ما هو محاولة لوضع الأمور في نصابها.

إن أحد التحدّيات الذي يعترض سبيل محور المقاومة وإعلامه، هو اشتغال الطرف الآخر على عملية القّطع مع الماضي، وخصوصاً في أوساط الأجيال الشابة التي تجد نفسها تحت سطوة المشكلة الراهنة، ولم تعايش تطور مراحلها وصولاً إلى أسبابها الحقيقية. ومن هنا، وتحت وطأة الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة، يُصوّر لفئات شبابية في العراق مثلاً أن المشكلة تتعلق بالفساد وبكلفة العلاقة مع محور المقاومة حصراً. أمّا احتلال العراق، وما أرساه الحاكم الأميركي آنذاك بول بريمر من نظام طائفي تحاصصي، هو في طبيعته ولّاد أزمت وفساد، فيغيبان عن الإعلام وعن جزء من الرأي العام الغارق في مآسي اللحظة الراهنة. والأدهى من ذلك أن عمل الأدوات الناعمة لا يُرى بالعين المجردة، فتسهل بذلك عملية التضليل. وكما في العراق، كذلك في لبنان، حيث المطلوب، من قبل الإعلام المعادي للمقاومة، ليس تحديّد المسؤوليات والمحاسبة، بقدر تأليب الرأي العام عليها، وخصوصاً في بيئتها، ووضع حزب الله، في الحد الأدنى، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى (كلن يعني كلن). وبهذه الطريقة، يسعى حلف الحرب والتطبيع إلى استثمار الأوضاع الصعبة بالاعتماد على طبيعة عمل الذاكرة. ولأن الذاكرة مثقوبة بالنسيان، تصبح عملية التضليل أسهل من عملية

تفكيك التضليل وتفنيده. في السياق يُؤخَذ على حزب الله، أحياناً وعلى امتداد السنوات الماضية، عدمُ إيلائه مكافحة الفساد الاهتمامَ اللازم. وهذا الأمر سبق أن أشار إليه سماحة السيد حسن نصر الله في أحد خطاباته. وفي خطابات أخرى، تحدّث عن محاذير هذا الأمر وتعقيداته وصعوباته، نظراً إلى تأصل الفساد وتجرّده وتشابكه مع طبيعة النظام اللبناني العصيّ على الإصلاح. فكيف الحال في مهمة أصعب من الإصلاح؟

ان الألعام المزروعة في هذه الدرب كثيرة وخطيرة، وتبرر لأي حركة جعلت أولويتها المقاومة أن تقاربه بحذر شديد. يمكن ببساطة لشركة صينية واحدة أن تحل جميع مشكلات لبنان الخدمائية، من ماء وكهرباء ونفايات وبنى تحتية وغيرها، خلال فترة وجيزة نسبياً. لكن ذلك يعني أن معظم الأحزاب والبيوت والشخصيات السياسية اللبنانية ستُحال على النقاعد. هذا مجرد مثال واحد على العوائق التي يمكن أن تعترض الانتقال إلى نموذج "الدولة" في لبنان والقوى المانعة لمثل هذا التحوّل. ويقوم تحالف المصارف والسياسة الذي أفرزه النظام اللبناني على المحاصمة والزبائنية، في أحد وجوهه. فوجوده مرتبط بالنظام القائم منذ عقود على الشكل الحالي. وهذا التحالف متجذّر في مختلف مفاصل الدولة، من إدارات عامة إلى الأمن إلى القضاء إلى السياسة إلى الاقتصاد.

ان الحديث عن الإصلاح والانتقال إلى نموذج "الدولة المدنية" ومحاربة الفساد كان أكثر سهولة قبل عام 2005. لكن، بعد التاريخ، باتت الأمور أكثر صعوبة. وهل يفترض عاقل أنّ من الطبيعي أن تفتح المقاومة ملف الفساد في ظل الظروف والأجواء المذهبية المشحونة، والتي أعقبت اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، واستمرت بعده سنواتٍ؟ كان هذا الأمر، وما زال، يعني مواجهة طائفية. وأبسط دليل على ذلك هو "الخط الأحمر" الذي وضعته دار الفتوى في بيروت، والتي حدّرت من أيّ اقتراب من رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة على خلفية ملفات فساد بقيمة 11 مليار دولار. وقد حدث ذلك برغم أن الظروف آنذاك كانت أكثر مرونة مقارنة بظروف خيّم على مراحل أخرى.

هذا المثال ينطبق على أطراف متعددة من كل الاتجاهات والأحلاف داخل لبنان، الأمر الذي يجعل مقارنة هذا الملف مشوبةً بمحاذير، ويفرض سلوكاً طُرق محفوفة بمخاطر مرتفعة قد تنفجر في وجه المقاومة في أي لحظة. وقد ظل هذا الأمر سارياً حتى اللحظة، منذ عام 2005 على الأقل. وبعد اغتيال الحريري الاب، والذي ظلّت تداعيته مخيّمه فوق أجواء لبنان لسنواتٍ، اضطر حزب الله إلى تجرّع الكأس المرة، وشارك في

الحكومة للمرة الأولى، في إثر انسحاب الجيش السوري من لبنان، ليضيف ذلك تحدياً جديداً إلى المقاومة. في ظل ظروف سياسية وأمنية صعبة آنذاك، خيضت حرب تموز 2006، وأسقطت المقاومة مشروع "الشرق الأوسط الجديد"، الذي بشرت به وزيرة الخارجية الأميركية السابقة صديقة السنيورة كوندليزا رايس.

في كل هذه المراحل والتحديات، لم يكن الطرفان، الأميركي والإسرائيلي، غائبين عن لبنان، في مخططاتهما وأدواتهما. وما لم يُؤخَذ بالحرب حاول حلف الحرب والتطبيع، في نُسخته المستترة آنذاك، الحصول عليه، إمّا بالحيلة، وإمّا من خلال حلفاء الداخل، وإمّا بأدوات الحرب الناعمة.

لم يستقم الوضع السياسي في لبنان والمنطقة بعد تموز 2006، وكانت أولوية المواجهة والصمود تتقدّم في طبيعة الحال على الإصلاح، الذي يتطلّب ظروفًا لم تكن مؤاتية. واستقال حزب الله وحلفاؤه من الحكومة، التي اتخذت قراراً خطيراً يقضي بالاعتداء على سلاح الإشارة (الاتصالات) الخاص بالمقاومة، فكانت حركة 7 أيار 2008 التي أفضت إلى اتفاق الدوحة، وإلى تسوية أدّت إلى تشكيل حكومة جديدة، وانتخاب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية.

اعترف وليد جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، لاحقاً، بأنه هو من افتعل حركة 5 أيار التي أفضت إلى 7 أيار. وقال "أخطأت في الحسابات، وهناك من حمّسني على ذلك".

خلال هذه السنوات حتى اندلاع الأزمة السورية عام 2011، لم تتوقف حملات تشويه صورة المقاومة، على مستوى الرأي العام، لبنانياً وعربياً. كان الهدف انتزاع الصورة المُشرقة التي جلتها حرب تموز، والتي مثّلت خطراً على مشروع المهادنة والاستسلام والفتنة. هكذا خيضت معركة بروباغندا سوداء مأجورة تجاه المقاومة، وصُرفت مليارات الدولارات، باعتراف الأميركيين، ومنهم جيفري فيلتمان، بهدف تنظيم حملات دعائية تستهدف المقاومة ومحاصرتها من خلال أدوات ناعمة.

في موازاة ذلك، مرّت الساحة اللبنانية في ظروف أمنية خطيرة، تمثّلت بسلسلة من الاغتيالات، وترافقت مع تحويل الاتهام من جانب "لجنة التحقيق الدولية باغتيال الحريري" من سوريا إلى حزب الله، وما واكبها من أجواء طائفية وسياسية مشحونة.

عام 2011، بدأت الحرب الكونية على سوريا، التي تمثّل أحد أركان محور المقاومة ورثة المقاومة في لبنان. امتدّت النيران السورية إلى قلب البيت اللبناني، فكان قرار المقاومة الحاسم بالمشاركة في الدفاع عن سوريا

ولبنان. احتلّ الإرهابيون مساحة من الجرود اللبنانية، ووصلت التفجيرات و"العمليات الانغماسية" إلى قلب بيئة المقاومة، كما شكّلت الخلايا النائمة تهديداً مستمراً للأمن اللبناني. وإلى أن تم تحرير الجرود وإبعاد خطر التفجيرات، كانت الظروف عصيّة على مطالب الإصلاح ومكافحة الفساد، فكيف إذا كان الطرف المتهم بالتقصير يقدّم تضحيات، ويركّز جهوده على ملفات داهمة؟

يمكن القول إن الحلف الصهيوني- أميركي الخارجي والداخلي، جرّب كل شيء لإضعاف المقاومة وتشتيتها واستنزافها خلال العقدين الأخيرين. وإلى حد كبير نجحت المقاومة في تحويل التحديات إلى فرص، وفق قانون بيولوجي طبيعي: كلما استثرت العضلة وحفزتها، نمت أكثر وكبرت وصارت أكثر قدرة وقوة وفعالية، كي تستجيب للتحدي.

نحن الآن في المربع الأخير. الانهيار الاقتصادي والمالي في لبنان يُقرأ كأخر المحاولات الأميركية الإسرائيلية في سياق محاولة إضعاف المقاومة. وهذا يمثل تحدياً صعباً من دون شك. لكن إذا قسنا على أقصى وأصعب مراحل الأزمة السورية، عندما اقتربت الجماعات المسلحة من عرين الأسد، كان الأفق وقتها يبدو قاتماً. ونظرت "إسرائيل" إلى مجمل الصورة باعتبارها فرصة، وبعد سنوات قليلة اكتشفت خطأ تقديراتها وأن حلف المقاومة في سوريا بات أكثر رسوخاً وتهديداً، وأنها باتت أمام جبهة جغرافية واحدة متصلة من حدود الناقورة حتى تخوم الجولان. وعلى عكس مجريات الأزمة السورية، أحياناً انقلاب الصورة قد يحدث فجأة ولا يتطلب سنوات. أليس هذا ما جرى خلال معركة "سيف القدس"؟

حالياً تنتظر "إسرائيل" إلى ما يحدث في لبنان باعتباره فرصة. المعطيات التي سيتم تناولها لاحقاً تشير، ليس فقط إلى محاولة استغلال واستثمار إسرائيلية في ما يحدث، إنما أيضاً إلى مخطط جرى الإعداد له وهو في مرحلة التنفيذ. لكن زمن المفاجآت لم ينقض بعد. هذا ما بدأت تنبّه إليه الصحافة الإسرائيلية ومعها مسؤولون إسرائيليون يحاولون تصدير وجه إنساني مزيف إلى المواطن اللبناني. وزير الأمن بيني غانتس كتب على "تويتر" منذ أيام قليلة: "كإسرائيلي، كيهودي، وكإنسان، قلبي يعترض ألماً لرؤية أناسٍ جوعى في شوارع لبنان". وأضاف: "إسرائيل اقترحت على لبنان مساعدة في الماضي، والآن أيضاً هي مستعدة لذلك".

الكاتب جاكى خوجي في صحيفة "معاريف" 9 تموز 2021 رأى أنه "يجب على إسرائيل أن تصوغ لنفسها استراتيجية في ما خصها بلبنان". وسأل: "هل تكتفي بتصريحات تمنحها نقاطاً في الرأي العام وتشوه سمعة حزب الله، أم أكثر من هذا بقليل؟"

لى سبيل المثال، تحاول أن تكون شريكة في صياغة الواقع الجديد، وفي إعادة التأهيل، أو البحث عن أصدقاء جدد أنتجهم الوضع القائم؟".

بكل الأحوال "إسرائيل" حاضرة ليس فقط من خلال التصريحات والآراء الصحافية، بل كما سننبيّن لاحقاً بطرق غير مباشرة وغير مرئية.

10 - خاتمة:

تهتم إسرائيل بقضايا الشرق الأوسط بشكل لافت، وتتابع مجريات الأحداث عن كثب، لما له من تداعيات على وضعها الجيوسياسي، وخلال الأسابيع الأخيرة أبدت اهتماماً كبيراً بالأزمة الاقتصادية الصعبة في لبنان. وبشكل غير مسبوق، أصدر مكتب وزير الدفاع الإسرائيلي بني غانتس بياناً غير مسبوق اقترح فيه تقديم إسرائيل مساعدة "إنسانية" مزعومة إلى لبنان بواسطة قيادة اليونيفيل. وبشكل لم نعهده من قبل وبأسلوب انتهازي حقير قال "غانتس" إن قلبه يحزن أمام مشهد المواطنين الجائعين في شوارع بيروت، وإن إسرائيل مستعدة للعمل على تحسين الوضع بالتعاون مع دول أخرى.

حتى وقت قريب، وجّهت تل أبيب إعلامها لإظهار «إسرائيل» كجهة محايدة تترقّب الأزمة في لبنان، وتحاول تقدير تأثيرها على عدوها الأول في لبنان والمنطقة، من دون إخفاء الأمل بأن يصل إلى حدّ يتسبب بفصل عامة اللبنانيين عن حزب الله، والرهان أيضاً على فصله عن بيئته المباشرة. وكانت مواقف «إسرائيل» وتعليقاتها تتناغم مع مواقف وتصريحات جهات وأفراد في لبنان والمنطقة، عبر التغذية المتبادلة للروايات والتعليقات التي تساوقت إلى حدّ التطابق، من دون أن تُظهر «إسرائيل» أي موقف يتعلق بكشف دورها الابتدائي في الأزمة، وإن عبر تكاملها وتكافلها مع مسبباتها الداخلية، أو عبر البناء عليها لتحقيق مصالحها، وبطبيعة الحال الامتناع عن كشف أي دور إسرائيلي مباشر وذلك عبر الضغط عبر الشريك الأمريكي لاستمرار الأزمة وتعزيز أذيتها للبنانيين. لكن اختلفت المقاربة المعلنة في الأسبوعين الأخيرين إلى أن وصلت

إلى مستوى بات يتناقض مع المقاربة الابتدائية: أكثر كشافاً لدور تل أبيب، وأكثر تظهيراً لحدود رهاناتها، سواء عبر تصريحات مسؤوليها بمختلف مستوياتهم، أو عبر تعليقات إعلامها.

هذه ليست المرة الأولى التي تعرض فيها إسرائيل تقديم مساعدة للبنان، فقد تكرر العرض، بعد كارثة مرفأ بيروت في آب الماضي، وهو الطلب الذي رفضه لبنان في حينه. والطلب الإسرائيلي المثير للجدل بتقديم المساعدة إلى لبنان يمكن تفسير أهدافه من خلال النقاط التالية:

- إسرائيل قلقة من تفاقم الأزمة الداخلية في لبنان التي تتدهور بسرعة، فضلاً عن انزعاجها من استغلال إيران الأزمة لتصوير نفسها كمنقذة للشعب اللبناني، وهو ما يعكس مخاوف إسرائيل من السيطرة الكاملة لحزب الله على لبنان مستغلاً ضعف الوضع السياسي الآن.

- مع توقعات بنمو الاقتصاد الإيراني بعد رفع معظم العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب على طهران بعد انسحابها من الاتفاق النووي قبل 3 أعوام، فإسرائيل تخشى أن هذا النمو سينعكس على حزب الله الذي ستحول له الأموال الإيرانية، مما يساعد على زيادة قوته داخل لبنان، وبالتالي زيادة النفوذ الإيراني في لبنان. بورغم أن هذه الفرضية لاتزال مستبعدة إلا أن ما جرى من اضطرابات في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير، جعل إسرائيل لاتستبعد شيئاً. وبرغم الرفض اللبناني للطلب الإسرائيلي، إلا أن إسرائيل تحاول أن إنجاح عملية تقديم المساعدة إلى لبنان بشكل يضمن استقراره ويمنع سيطرة حزب الله فيه، وتحاول طرح هذا الموضوع في كل المحادثات السياسية والأمنية التي تجريها مع الولايات المتحدة، وكذلك مع فرنسا ودول أوروبية أخرى.

من ناحية أخرى، فإن الأزمة في لبنان تشكل تهديداً نسبياً على حدود فلسطين المحتلة، بيد أن عمالاً سودانيين وأتراك يجدون صعوبة في الحصول على رزقهم في لبنان فيحاولون التسلل إلى كيان الاحتلال عبر السياج بهدف إيجاد عمل هناك فضلاً عن ارتفاع في عدد محاولات تهريب المخدرات والسلاح العائدة أيضاً إلى صعوبات اقتصادية. أما السبب الأخير، فيرجع إلى الصورة الذهنية التي تحاول إسرائيل رسمها عن نفسها خاصة بعد اتفاقات التطبيع الأخيرة، بأنها دولة تهب لمساعدة كل دول المنطقة، وهو ما ظهر على سبيل المثال في إرسال إسرائيل طائرتي إطفاء للمساعدة في السيطرة على حرائق قبرص.